

## الدورة السابعة والعشرين " دورة الصمود والمقاومة الشعبية"

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته العادية السابعة والعشرين ' دورة الصمود والمقاومة الشعبية ' يومي الأربعاء والخميس (5-4 آذار 2015 ) في مقر الرئاسة بمدينة رام الله.

وقد حضر الدورة الرئيس محمود عباس ورئيس مجلس الوزراء د. رامي الحمد الله وأعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامون للفصائل والأحزاب وممثلو البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في دولة فلسطين والأخ يحيى السعود رئيس لجنة فلسطين في البرلمان الأردني.

وقد استهل الأخ أبو الأديب الجلسة بتلاوة أسماء الأعضاء للثبث من النصاب حيث حضر ( 80 ) عضوا من أصل ( 110 ) أعضاء، ولم يتمكن عدد من الأعضاء من الحضور بسبب اعتقالهم أو منعهم من قبل سلطة الاحتلال 'إسرائيل'، وقد بدأت الجلسة بتلاوة أي من الذكر الحكيم وقراءة فاتحة الكتاب ترحماً على أرواح شهداء شعبنا وعزف النشيد الوطني.

وفي كلمته التي افتتح بها الجلسة قال الأخ أبو الأديب إن التحديات الخطيرة والكبيرة تتطلب من مجلسنا أجوبة حاسمة على كل هذه التحديات، وهذه الجلسة في الواقع هي لمناقشة الأزمة الحالية لاتخاذ القرارات والآليات اللازمة للخروج من هذا المأزق الذي يواجه شعبنا وقضيته ، وطالب بإعادة النظر بالتنسيق الأمني مع إسرائيل وقال إن الاحتلال يسابق الزمن في تحقيق برنامجه الاستيطاني وابتزازنا عبر فرض عقوبات على السلطة وقرصنة أموالها.

وأدان الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة لتهويد مدينة القدس وطمس معالمها العربية الإسلامية والمسيحية، كما دعا في ختام كلمته إلى ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وإجراء انتخابات شاملة، رئاسية وتشريعية وللمجلس الوطني.

### كلمة الأخ الرئيس محمود عباس:

وقد رحب الأخ أبو الأديب برئيس دولة فلسطين، الرئيس محمود عباس ودعاه لإلقاء كلمته أمام المجلس.

وقد بدأ الرئيس كلمته بتحية المرأة الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام. وأعلن إننا مع المساواة الكاملة ومع تمكين المرأة من المشاركة في كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأكد أننا وقعنا على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وميثاق الحقوق السياسية للمرأة، انطلاقاً من مبادئنا الديمقراطية ومن دور المرأة الطليعي في كفاحنا الوطني.

وقد دعا الرئيس المجلس المركزي إلى إعادة النظر في دور السلطة الوطنية ووظائفها وكذلك دراسة كيفية قيام سلطة وطنية ذات سيادة حقيقية وضمن ألا يكون الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الموقعة من جانب واحد بل على أساس الالتزام المتبادل من الطرفين بهذه المعاهدات والمواثيق. وأكد الرئيس إن حل القضية الفلسطينية يساهم في إنهاء العنف والتطرف في المنطقة، وأكد أن السلطة مستعدة للعودة إلى المفاوضات في حال أوقفت إسرائيل الاستيطان وأفرجت عن الأسرى القدامى.

وأكد رفضنا للدولة ذات الحدود المؤقتة كما هو الحال في رفضنا لفكرة الدولة اليهودية.

ورحب باعتراف السويد وبرلمانات دولية كثيرة بدولة فلسطين، وقال إن هذا الاعتراف لا يعني أننا لا نريد التفاوض، بل نؤكد تمسكنا بحل الدولتين وبالمفاوضات.

هذا وقد توقف الرئيس عند مختلف القضايا الوطنية سواء حول المصالحة وحكومة الوفاق و إعادة إعمار غزة وأكد على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي لإنهاء الانقسام واستعادة وحدتنا الوطنية.

### بيان المجلس المركزي:

وقد اصدر المجلس المركزي بعد انتهاء النقاش العام مساء الخامس من آذار 2015 القرارات التالية:

#### أولاً: التمسك المطلق بالثوابت وبال حقوق الوطنية غير القابلة للتصرف:

يعلن المجلس المركزي الفلسطيني تمسكه والتزامه المطلق والثابت بحقوقنا الوطنية وإعلان الاستقلال وحق دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على أرضها، ويؤكد المجلس أن طريق الأمن والسلام والاستقرار في فلسطين وفي الشرق الأوسط لن يكون سالكا إلا بقيام دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة وفق القرار 194، ومبادرة السلام العربية، وحق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني.

#### ثانياً: المجلس المركزي يدعو لتحقيق المصالحة الوطنية:

يؤكد المجلس المركزي على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية عبر التنفيذ الكامل لاتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية وبيان الشاطئ بكافة بنوده، بما يضمن تحديد موعد لتسليم السلطة الوطنية عبر الحرس الرئاسي لمعبر رفح وباقي المعابر الدولية لقطاع غزة إضافة إلى دعوة لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير وانتظام عملها، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.

ويؤكد المجلس المركزي إن إنهاء الانقسام المدمر واستعادة الوحدة الوطنية هو طريق إعمار قطاع غزة وكسر الحصار الإسرائيلي، وهو ما يتطلب وجود حكومة التوافق الوطني في غزة، واضطلاعها بمسؤولياتها وواجباتها، وإزالة العقبات التي تعترض طريقها، ومعالجة قضية الموظفين وفقاً لاتفاق القاهرة.

ويؤكد المجلس المركزي على تفعيل هيئة العمل الوطني ودورها بتطبيق مرسوم الأخ الرئيس باعتبارها المرجعية الوطنية في قطاع غزة ودعمها من اللجنة التنفيذية وحكومة السلطة الوطنية.

ويؤكد المجلس إن حكومة التوافق مدعوة لوضع خطة شاملة للتنمية ومعالجة البطالة والفقر وإصلاح البنى التحتية ووقف تردي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ودعم المزارعين وأصحاب المصالح والمؤسسات المتضررة، ومعالجة مشكلة الكهرباء والماء.

#### ثالثاً: المجلس المركزي يؤكد على الصمود والمقاومة الشعبية:

إن المجلس المركزي وفي ضوء هذه المتغيرات الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي تعصف بالمنطقة، يؤكد أن صمودنا الوطني وعبر تلاحمنا والتفافنا حول منظمة التحرير الفلسطينية هو الطريق الوحيد لإسقاط الغطرسة الإسرائيلية التي تنتكر لحقوقنا الوطنية وتصر على الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس، وإن الصمود الوطني يتطلب من الجميع الارتقاء لمستوى الهم الوطني والإقلاع عن الدعوات الانقسامية والانضواء تحت رايات لا تمت بصلة لراياتنا الوطنية، وفي هذا السياق فإن المقاومة الشعبية التي تبناها مجلسنا المركزي

في دوراته السابقة تحتاج إلى أعلى درجة من الوحدة والتلاحم والمشاركة والتنسيق الميداني بين القوى والأحزاب والفعاليات الوطنية على مستوى القرى والبلدات والمخيمات ومن أجل وضع حد نهائي لاعتداءات المستوطنين على مساجدنا وكنائسنا. إن قطعان المستوطنين الذين يرفعون شعار 'دفع الثمن' يجب ردعهم ووقفهم عند حددهم، ليعرف العالم أن الشعب الفلسطيني يرفض الاحتلال ويرفض الاستيطان ويتصدى عبر مقاومته الشعبية لحماية أرضه وحقوقه ومساجده وكنائسه. ويؤكد المجلس على تفعيل شبكة الأمان المالي العربية التي تعهدت بها الدول العربية.

#### رابعاً: مسؤوليتنا تجاه صمود القدس:

وفي إطار مسؤولياتنا الوطنية تجاه القدس، فإن المجلس يدعو إلى دعم أهلنا بما يضمن تعزيز صمودهم على أرضهم وتصديهم لعمليات التهويد لعزل القدس عن محيطها، والتصدي للاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والاعتداءات المتكررة على أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية. والمجلس المركزي يحيي أهلنا وهم يخوضون هذه الانتفاضة الباسلة ضد وحشية وهمجية المستوطنين، وقوات الاحتلال هذه الانتفاضة التي أطلق شرارتها استشهاد الفتى محمد أبو خضير حرقاً على أيدي المستوطنين وغلاة المتعصبين في إسرائيل، وقد دفعت القدس ثمنها باهظاً في هذه الانتفاضة بعدد من الشهداء ومئات من الجرحى والمعتقلين، وقد برهن أهلنا الصامدون بهذه الصورة النضالية المشرفة إن القدس ستظل إلى الأبد عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

وفي سبيل تعزيز صمود القدس وانتفاضتها الباسلة فإن المجلس المركزي يدعو إلى توحيد المرجعيات السياسية الوطنية للمدينة ورصد الموازنات اللازمة من أجل تعزيز صمود أهلنا وحماية مقدساتنا وعروبة المدينة بكل ما يتطلبه ذلك من تحركات عربية وإسلامية ودولية ومن خطوات قانونية وتنظيمية.

وتتولى اللجنة التنفيذية ومن خلال دائرة شؤون القدس تنفيذ القرارات الخاصة بحماية القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية من الاستيطان الزاحف على المدينة، ويؤكد المجلس أن خطورة الوضع في مدينة القدس يستدعي التحرك الوطني لإعطاء القدس الأولوية القصوى من الموازنات والاعتمادات والتحريك العربي والدولي.

#### خامساً: رؤية المجلس المركزي للعلاقة مع سلطة الاحتلال (إسرائيل):

في ضوء مواصلة الاستيطان غير الشرعي وفقاً للقانون الدولي، ورفض إسرائيل لترسيم حدود الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وتكررها لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة إضافة إلى رفضها الإفراج عن الأسرى، وحجز وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني وتصعيد الاعتداءات والاعتقالات والاقترحات واستمرار حصار قطاع غزة، وتأكيداً لقرار المجلس المركزي السابق بوجوب تحديد العلاقة مع إسرائيل، ومتابعة انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق الدولية وتعزيز علاقاتنا العربية والدولية وبما يشمل الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 67 وبعاصمتها القدس الشرقية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 على أراضي دولة فلسطين المحتلة.

فإن المجلس المركزي يقرر ما يلي:

1- تحميل سلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقاً للقانون الدولي.

2- وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

3- التأكيد على أن أي قرار جديد في مجلس الأمن يجب أن يضمن تجديد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبما يضمن تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على أرضها المحتلة عام 1967 بما فيها العاصمة القدس، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194، على أن يتم ذلك تحت مظلة مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية ودول 'البركس' ودول عربية وتتولى اللجنة التنفيذية بالعمل مع اللجنة العربية لتحقيق ذلك.

4- رفض فكرة الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود المؤقتة، وأي صيغ من شأنها إبقاء أي وجود عسكري أو استيطاني إسرائيلي على أي جزء من أراضي دولة فلسطين.

5- تقوم اللجنة التنفيذية بمتابعة عمل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية ومحاسبة المسؤولين عنها وخاصة فيما يتعلق بجريمة الاستيطان وجرائم الحرب المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة، كما تقوم بموائمة القوانين والتشريعات مع ما يترتب علينا من التزامات نتيجة انضمام دولة فلسطين إلى عدد من المواثيق الدولية.

6- ويؤكد المجلس المركزي على الاستمرار في حملة مقاطعه المنتجات الإسرائيلية كشكل من أشكال المقاومة الشعبية كما يدعو كل أحرار العالم ولجان التضامن مع الشعب الفلسطيني للاستمرار في حملة مقاطعه إسرائيل ومعاقتها وسحب الاستثمارات منها، ما دامت تواصل الاحتلال وسياسة التمييز العنصري، ومقاطعته أي شركات تدعم الاحتلال والاستيطان. ويدعو المجلس أصحاب المؤسسات الإنتاجية والمصانع لتعزيز جودة المنتج الفلسطيني وضبط الأسعار وتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه العمال وشرائح شعبنا الفقيرة وتفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس لضبط الجودة والالتزام بالمعايير الدولية.

#### **سادساً: المجلس المركزي يثمن توقيع الرئيس على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:**

إن المجلس المركزي وفي ظل انسداد الأفق السياسي أمام إمكانية تحقيق الحد الأدنى من الحقوق السياسية لشعبنا عبر المفاوضات الثنائية، التي استغلتها إسرائيل للاستمرار بسياساتها الاستيطانية التوسعية وانتهاكاتها لحقوق شعبنا وشنها أربعة حروب ظالمة ضد شعبنا في قطاع غزة، لذلك فإن المجلس المركزي يثمن عالياً الخطوات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية والرئيس أبو مازن مؤخراً بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها التوقيع على اتفاقية روما والتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية ويدعو المجلس المركزي إلى مواصلة انضمام دولة فلسطين إلى المواثيق والمؤسسات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية كافة.

#### **سابعاً: المجلس المركزي يدعو لمتابعة أوضاع اللاجئين في الشتات:**

تابع المجلس المركزي أوضاع أهلنا وشعبنا في الشتات وخصوصاً في سوريا ولبنان والعراق. وكلف المجلس اللجنة التنفيذية بمتابعة أوضاعهم الحياتية والمعيشية والسياسية مع المؤسسات الحكومية في هذه

البلدان . والوكالات والمنظمات الدولية ذات الصلة وخصوصا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ( الأنروا ).

**ثامنا: المجلس المركزي يدين الجرائم الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي:**

يدين المجلس المركزي الجرائم الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش ضد الشعوب العربية في العراق وسوريا ومصر وليبيا والأردن ، ويعبر عن تضامنه العميق مع مصر الشقيقة وقيادتها الشجاعة، ويدين قيام تنظيم داعش الإرهابي بذبح المواطنين المصريين الأقباط في الأرض الليبية، وحرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة، ويؤكد المجلس على وقوفه ضد كل أشكال الإرهاب ، ويدعو إلى تضامن عربي فعال لإنهاء هذه الظاهرة التي تلحق بأممتنا العربية والإسلامية أفدح الأضرار.

**تاسعا: المجلس المركزي يؤكد على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة:**

يؤكد المجلس المركزي على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، وان لا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%.

**عاشرا: يحيي المجلس المركزي نضال الأسرى ويدعو لدعمهم:**

يحيي المجلس المركزي نضال الأسرى، ويدعو إلى دعمهم في نضالهم اليومي في وجه القمع والتضييق المستمر ضدهم في السجون والمعتقلات، ويدعو إلى الالتفاف حول قضيتهم وخطواتهم النضالية والعمل على تحريرهم.

**حادي عشر:** يرحب المجلس المركزي بطلب المبادرة الوطنية الفلسطينية بالانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية ويوافق عليه.

**ثاني عشر:** يقرر المجلس المركزي انتظام دورة اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، وتتابع اللجنة التنفيذية تنفيذ هذه القرارات وتقدم تقريرها للاجتماع القادم للمجلس المركزي.

**التحية لأسرانا البواسل**

**والرحمة لشهدائنا الإبرار**

**ولشهداء المقاومة الشعبية المناضل زياد أبو عين**

**والشفاء لجرحانا الأبطال**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**رام الله 2015\3\5**